

دراسة نقدية

لأهم المصادر التي اعتمدت عليها

اعتمدت في بحثي هذا على العديد من المصادر والمراجع كما هي العادة، وقد وثقت تلك الكتب بشكل كامل عندما يرد الكتاب للمرة الأولى، وأثبت ذلك في هوامش البحث. وكان التوثيق على الشكل التالي: أبدأ أولاً بذكر كنية المؤلف وأتبعها باسمه، ثم اسم الكتاب وعدد الأجزاء - إن كان الكتاب مؤلفاً من أكثر من جزء - ثم أذكر اسم المترجم - إن كان المؤلف مترجماً - واسم المحقق - إن كان محققاً - وبعد ذلك أثبت اسم المدينة التي طبع فيها، ثم اسم الناشر والطبعة وتاريخها.

هذا فيما يخص الكتب المطبوعة، أما سجلات ووثائق المحكمة الشرعية فقد ذكرت على الشكل التالي: رقم السجل، ثم رقم الوثيقة والصفحة وبينت تاريخها الهجري والميلادي، وأما الدستور العثماني فقد ذكر على الشكل التالي: (نوفل، نعمة الله نوفل، الدستور العثماني، مج [1]، المادة [1]، ص [1]) مع ملاحظة أنني ذكرته في المرة الأولى كاملاً، كباقي المصادر، وقد ذكرت السالنامات على الشكل التالي: (سالنامة ولاية حلب، [التاريخ الهجري/الميلادي]، ص [1]).

وفيما يلي ذكر لأهم المؤلفات التي اعتمدت عليها في بحثي وأفدت منها:

١- سجلات ووثائق المحاكم الشرعية بدمشق:

عند دراستي لهذه السجلات والتي تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي والموجودة في دار الوثائق بدمشق، وجدت أن هذه السجلات مختلفة الحجم، وأما الورق الذي كتبت عليه الوثائق فهو ورق أبيض مائل إلى الصفرة وفي حالة سيئة نوعاً ما. وقد وجدت في بعض السجلات التي أطلعت عليها بقعاً بنية اللون من أثر الرطوبة وسوء الحفظ، وقد استخدم في كتابة هذه الوثائق حبر أسود قاتم.

وفيما يتعلق بالشكل نجد أنه ترك في أعلى كل صفحة فراغ أبيض لوضع تأشيريات وأختام القضاة، وخصص الهامش الأيمن للوثيقة لوضع تأشيريات الشهود إذا كانت الوثائق تتعلق بالدعاوى. وأما الهامش الأيسر فقد كان ضيقاً نوعاً ما. وسطور الوثيقة غير منسقة وغير منتظمة ولا سيما المسافات بين السطور، بالإضافة إلى ذلك دونت أكثر من وثيقة في الصفحة الواحدة.

وقد كتبت هذه الوثائق بالخط الرقعي أو الديواني المستخدم في كتابة السجلات العثمانية، وهو غير واضح لوجود بعض الكلمات المشوشة من أثر مسح الحبر نتيجة استخدام الوثيقة قبل جفاف الحبر.

وبعد دراستي لنماذج هذه الوثائق وجدت أنها عالجت موضوعات كثيرة تتعلق بالأوضاع الاقتصادية لأهالي مدينة دمشق والمناطق التابعة لها. وذلك من خلال القضايا التي تتعلق بعمليات البيع والشراء، ودعاوى الطلاق والوصاية والإرث والنفقة والخصومات التي نشأت بين أفراد المجتمع الدمشقي، بالإضافة إلى الوثائق المتعلقة بالتركات والوقف وتعيين الموظفين وفرمانات تعيين الولاة والقضاة. وبذلك فقد شملت هذه الوثائق كل مناحي الحياة عند أهالي مجتمع مدينة دمشق.

وبهذا كانت هذه الوثائق والسجلات عوناً كبيراً لي في البحث وخاصة فيما يتعلق بالفصل الثاني والدلالات والاستنتاجات التي حاولت استخلاصها من هذه السجلات حول الوضع الاجتماعي والوظائف والحياة اليومية في دمشق.

٢- الدستور العثماني:

وهو مجموعة من الأنظمة والقوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى سنة (١٣٠١هـ/١٨٨٣م) تحت اسم (دولة عليية عثمانية) وقام بترجمته: نوفل نعمة الله نوفل باشكاتب خزانة طرابلس سنة (١٨٥٠م)، راجعه ودققه: خليل أفندي الخوري مدير مطبوعات ولاية سورية، وتم طبعه برخصة من نظارة المعارف الجلييلة بالمطبعة الأدبية في بيروت سنة (١٣٠١هـ/١٨٨٣م).

وتألفت هذه القوانين والأنظمة التي أطلق عليها اسم (الدستور العثماني) في مجلدين وعدد صفحاته ١٤٦٣ صفحة.

تناول المجلد الأول: الخط الهيمايوني الصادر سنة ١٨٥٦م، وقانون الأراضي، وديوان المحاكم العدلية، وقانون التجارة البري والبحري، ونظام محاكمة المأمورين ونظام تشكيلات الولاية والإدارة الملكية للولاية واللواء والقضاء والقرى.

قانون إدارة الولايات العمومي المعلن عنه في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧١م، والذي بموجبه تم تعيين وظائف المأمورين، والمجالس الإدارية والعمومية والبلدية وإدارة النواحي، وكافة الأنظمة المتعلقة بالقناصل ونظام أصول المحكمة التجارية. وعدد صفحات هذا المجلد ٥٨٠ صفحة.

وأما المجلد الثاني فقد بحث في القوانين التي تتعلق بالأمور المالية والوقفية والمعارف والنافعة والبلدية والرسومات، بالإضافة إلى الأنظمة التي تتعلق بإعفاء القناصل ووكلائهم من رسوم الجمر، وتناول أيضاً الأنظمة التي تتعلق بإدارة الضابطة والعساكر في الولايات، والأنظمة المتعلقة بالبحرية، وضم متفرقات حول نظام بطارقة الملل الموجودة في الدولة العثمانية، ويتألف هذا المجلد من ٨٨٣ صفحة. و مترجم الدستور العثماني هو نوفل نعمة الله نوفل المولود في طرابلس الشام سنة ١٨١٢م الذي شغل عدة وظائف؛ وظيفة مأمور محاسبة لواء طرابلس وقضاء اللاذقية لمدة سبع سنين، وبعد ذلك تقلب في الوظائف الحكومية حتى سنة ١٨٦٢م، ثم عاد إلى مسقط رأسه، وعين ترجماناً لقنصلية ألمانيا وبعدها أميركا، تفرغ للتأليف والمطالعة والبحث حتى سنة ١٨٨٧م.

وكان له الكثير من المقالات في المجالات المعاصرة، ومن كتبه المطبوعة كتاب الدولة العليا العثمانية الذي سماه (الدستور العثماني) وهو مؤلف من جزأين وكافأته الدولة على ترجمته بثلاثمائة ليرة عثمانية، وبالإضافة إلى مجموعة من الكتب المترجمة والمؤلفة والتي تزيد على خمسة مؤلفات^(١).

ولقد أغنى الدستور بحثي في الفصل الإداري بشكل كبير، فكان الاعتماد الرئيسي على القوانين الواردة فيه بما يخص نظام الولايات.

(١) زيدان، حرجي، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج ٢، منشورات مكتبة الحياة بيروت، د.ت، ص

٣- السالنامات العثمانية الخاصة بولاية الشام:

كلمة (سالنامه) فارسية الأصل، مركبة من كلمتين (سال) وتعني سنة، و(نامه) وتعني ورقة، فهي إذن الورقة السنوية، وهي كتاب يصدر في آخر كل سنة يشتمل على إحصائيات الولاية المالية، وعلى أسماء ولاتها وموظفيها، وعلى بعض الشؤون التاريخية والسياسية للمدينة قديماً وحديثاً والتي تتعلق بمركز الولاية والألوية التابعة لها.

وكان أول صدورها في دمشق سنة (١٢٨٤هـ/١٨٦٨م) وتوزعت نسخ سالنامات دمشق ما بين دار الوثائق بدمشق والمكتبة الظاهرية ومكتبة الأسد، وتعرفنا من خلالها على تسلسل الجهاز الإداري لمدينة دمشق من حاكم الولاية (الوالي) إلى آخر موظف في الولاية، بالإضافة إلى تحديد سنوات إنشاء بعض الدوائر الهامة في الولاية.

٤- كتاب منتخبات التواريخ لدمشق:

وهو من أهم الكتب التي درست تاريخ دمشق منذ قيامها حتى دخول الفرنسيين، والمؤلف هو محمد أديب آل تقي الدين الحصني الهاشمي من أهالي دمشق، والكتاب هو جمع للمعلومات والحوادث التاريخية الخاصة بدمشق التي ذكرت في الكتب التاريخية القديمة، وخاصة في كتاب ابن عساكر وتآلف الكتاب من ثلاثة مجلدات:

الأول: تحدث فيها عن إعمار دمشق وزمنه وسبب التسمية، والأمم التي تعاقبت عليها ثم تاريخها القديم ومن ولي عليها قبل دخول الإسلام إليها ثم الفتح وتعاقب الحكم الراشدي فالأموي الذي أعطاه شيئاً من التفصيل ثم العباسي وبعدها دخول العثمانيين إلى الشام وحالتها في عهدهم حتى خروجهم منها ودخول الفرنسيين، كما عالج في هذا الفصل الحالة العلمية والثقافية لدمشق في فترة العثمانيين، ثم قيام الثورة العربية الكبرى وحكومة فيصل وبعدها دخول الفرنسيين لها.

وأفرد فصلاً للحديث عن الأوقاف في دمشق، وذكر فضائل مدينة دمشق وما يحدث فيها في آخر الزمان، وأورد أيضاً ذكراً للأنبياء والأولياء والصالحين الذين دفنوا في دمشق.

أما الجزء الثاني: فهو باب اختص بفضائل دمشق وذكر من نشأ في هذه المدينة

من مشاهير عبر التاريخ وتراجم لرجالات دمشق المشهورين في القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر الهجري، ثم عالج قضايا فقهية في هذا القسم منها قضية التصوير والقضاء في الإسلام.

ثم كان هناك فصل تحدث فيه عن الأسر الدمشقية المشهورة وأهم رجالاتها، كما ذكر مشاهير كل من بغداد والبصرة والموصل وحلب وحماه وحمص.

أما الجزء الثالث: فتحدث فيه عن الجوامع والمساجد الموجودة في دمشق وأثار دمشق القديمة ومنترهاتها وأنهارها ثم كان الختام بذكر الأشعار التي قيلت في دمشق.

وكان الكتاب مهماً جداً لبحثي وخاصة في الفصل الأول والثاني حيث كان من المصادر الأكثر إفادة للبحث في هذا المجال.

٥- كتاب مرآة الشام:

وهو من الكتب الهامة التي اعتمدت عليها في بحثي، والكتاب من تأليف عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الرحمن العظمة، وهو من سكان الشاغور في دمشق ولد سنة (١٨٥٦م) وهو الأخ الأكبر لشهيد ميسلون يوسف العظمة وبهذا فالمؤلف من معاصري المرحلة المدروسة ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب. وقام بتحقيق الكتاب نجدة فتحي صفوت، والكتاب يتضمن في القسم الأول منه دراسة كاملة عن مدينة دمشق وسبب تسميتها وتقسيماتها وأسواقها والعادات والتقاليد فيها وكذلك خصص فصلاً للحالة العلمية للمدينة في تلك المرحلة.

أما القسم الثاني: فقد أفرده المؤلف للحديث عن الشام في عهد التدخل الأجنبي وعهد التنظيمات العثمانية، كما أفرد فصلاً للحديث عن المراحل الأخيرة لحياة الإمبراطورية العثمانية، ثم تحدث في فصل آخر عن الثورة العربية الكبرى وما تلاها من قيام الحكومة العربية في دمشق ودخول الفرنسيين واحتلالهم لها.

وقد أغنى الكتاب بحثي خاصة في الفصل الأول بما يختص بالحياة السياسية في دمشق في تلك المرحلة.

٦- كتاب تاريخ الدولة العثمانية العلية:

ويعتبر هذا الكتاب، من أهم الكتب التاريخية التي تحدثت عن الدولة العثمانية منذ النشأة حتى الانهيار، والمؤلف هو الأستاذ محمد فريد بك المحامي، ويعتبر المؤلف معاصراً أيضاً للمرحلة المدروسة، ولكن الكتاب بنسخته الأصلية فيه الكثير النواقص والأخطاء، ولذلك اعتمدنا على النسخة المحققة منه والتي أصدرتها دار النفائس حيث قام بتحقيقها أستاذ التاريخ المعروف "إحسان حقي" والذي أضاف لهذا الكتاب الخرائط والمصورات اللازمة وقام بتصحيح الأخطاء الواردة فيه، فخرج المؤلف بحوالي ٨٢٥ صفحة، تضمنت في البداية مقدمة تاريخية عن الخلافة الإسلامية ثم أتبعها بسرد أسماء السلاطين العثمانيين منذ التأسيس حتى السقوط مع ذكر ترجمة لكل سلطان وأهم الأحداث التي جرت في عهد كل سلطان، وناقش الكتاب أهم هذه الأحداث ومنعكساتها على الدولة العثمانية. وطبعاً كان الجزء الهام بالنسبة لبحثي هو ما اختص بحياة السلطان عبد الحميد الثاني حيث فصل المؤلف في ذكر الأحداث السياسية التي جرت في عهده. وألحق الكتاب بملاحق أضافها المحقق ذكر فيها خاتمة عن الدولة العثمانية وعن أسباب انهيارها وتساؤلات كثيرة أخرى حاول المحقق الإجابة عنها.

٧- كتاب تاريخ الدولة العثمانية:

بقلم أمير البيان والمجاهد الأمير شكيب أرسلان، تحقيق: حسن السماحي سويدان، والمؤلف عاصر أربعة سلاطين عثمانيين وشغل عدة مناصب في عهد الدولة العثمانية منها نائب في مجلس المبعوثان في استانبول، وهذا الأمر أتاح له فرصة التعرف على رجالات السياسة في العاصمة العثمانية، وشارك في الأحداث الهامة التي جرت في تلك المرحلة وأهمها حرب البلقان والحرب العالمية الأولى، والمؤلف كان ذا نظرة تحليلية خاصة للتاريخ وكان متقناً لعدة لغات أجنبية فزاد هذا الأمر من أهمية مؤلفه.

لم يترك المؤلف كتاباً بعينه بعنوان "تاريخ الدولة العثمانية" وإنما تحدث عنها في ثلاثة كتب:

١- في ملحق الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون ويستغرق ما كتبه هناك من

ص (٢٣-٤٠٤) من هذا الكتاب، حيث بدأ بمقدمة عن الترك: موطنهم، تاريخهم القديم، دخول الإسلام لبلادهم، وتأسيس المملكة الأولى لهم وهي الدولة السلجوقية ثم أتبعه بالحديث عن الدولة العثمانية ودراسة تاريخها عبر سرد سير سلاطينها منذ النشأة حتى الحرب العالمية الأولى.

٢- ثم المؤلف الآخر "شكيب أرسلان بقلمه: " وفيه تحدث عن الحرب العالمية الأولى وآثارها في المنطقة (بلاد الشام)، وشرح فيها سياسة جمال باشا السفاح الخرقاء، والتي كان لها الأثر الأكبر في انهيار الدولة العثمانية حسب رأيه.

٣- كتاب "حاضر العالم الإسلامي" وهو عبارة عن مجلدين، حيث تحدث في بعض مواضيعه عن مسائل تتعلق بالدولة.

وقد قام المحقق بجمع ما كتبه المؤلف عن الدولة العثمانية ورتبه بالشكل الذي أخرجته لنا دار ابن كثير وزاد عليه المحقق بعض الصور والخرائط الهامة وبعض الملاحق الأخرى.

بالإضافة إلى ما تقدم هناك بعض المصادر التي اعتمدت عليها مثل: خطط الشام لمؤلفه محمد كرد علي والمكون من ستة أجزاء، وكتاب يوسف نعيمة مجتمعة مدينة دمشق (جزءان) وأفادني كثيراً في الفصل الثاني وخاصة فيما يتعلق بالطرق الصوفية وكذلك مصدر آخر مهم وهو كتاب (سوريا والدولة العثمانية) لمؤلفه: يوسف الحكيم. ومراجع كثيرة مثل: تاريخ الدولة العثمانية (محمد الصلابي) وكذلك كتاب اليهود السوريون (سمير عبده)، وكذلك بعض الدوريات القديمة والحديثة التي كانت عوناً في إنجاز هذا البحث.